حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٩٢) ٢٠١٥/٠٥/١٧ م | www.al-badeel.org | Issue (192) 17/05/2015

حظوظ مؤتمر جنيف 3

حسام ميرو

عولت قوى معارضة سورية ، ومنذ بيان جنيف 1 الصادر في 30 يونيو/ حزيران 2012، على حلول سياسية ، وأيدت بذلك مبدأ التفاوض مع النظام، دون أن يعني ذلك اتفاقاً بين القوى المعارضة على آليات الوصول إلى التفاوض، وقد بات معلوماً أنه حتى من بين من أيّد التفاوض علناً قد عمل على موجات أخرى، ومنها تمرير السلاح إلى قوى مقاتلة بعينها، خصوصاً القوى الإسلامية، وهذا شأن كبير، وقد كتب فيه الكثير، ومع ذلك يبقى أحد الجوانب المسكوت عنها في العمل السياسي المعارض.

ومن المعروف أيضاً أن النظام لم يرغب حتى اللحظة بالتفاوض، فقد عوّل على ما لديه من أوراق داخلية وإقليمية ودولية، وهو لاعب ماهر في استخدام تلك الأوراق، فهو قد عاش بفضلها على مدار عقود حكمه للبلاد.

لكن، إذا قمنا باستثناء العاملين الإقليمي والدولي، فإننا بذلك نكون قد تحدثنا فقط عن جزء من صورة المشهد السوري، فلا تكتمل الصورة من دون وعي دور القوى الإقليمية والدولية على الصراع، ليس فقط من الجانب الشكلي، أي من خلال دعمها للنظام وللفصائل الإسلامية، بل من خلال فهم الدور الوظيفي للصراع السوري في الصراع على الإقليم.

ومن هنا، فإن الحديث عن جنيف 3 كمخرج أو طريق للخروج من حالة الاستعصاء الداخلي هو مجرد حديث تبسيطي عن الحل، فالدور الوظيفي للصراع على سورية ما زال موجوداً، وهو قد اكتسب أهمية أكبر بعد أحداث اليمن.

وفي سياق الصراع الإقليمي فإن تعدد ساحات الصراع يعطي اللاعبين الإقليميين مزيداً من القدرة على المناورة، وعلى خلط الأوراق، خصوصاً أن الصراع هو صراع على رسم مستقبل المنطقة، وبناء صورتها التي ستمتد ربما لعقود مقبلة، وهو ما يعني أن مختلف اللاعبين يدركون أن لا ربح، ضمن المعطيات الراهنة، بالضربة القاضية، وأن اللعبة ستحتاج إلى مزيد من كسب النقاط من أجل تعظيم المكاسب لاحقاً.

اللاعبون الإقليميون منشغلون أيضاً بساحات داخلية، فلكل لاعب همومه الخاصة على المستوى المحلي، وسيحاول أن يوازن بين متطلبات الأوضاع الوطنية وبين موقعه في الصراع مع القوى النافذة في الإقليم، فقد فرض المنحى الإيجابي للتفاوض بين الغرب وإيران نفسه على حسابات الدول الاستراتيجية الرئيسة في الإقليم.

إذاً، جنيف 3 ليس مؤتمراً لتفاوض سوري – سوري، فإضافة إلى التعقيدات الإقليمية الكبرى والمتعددة فأن قوى التفاوض السورية نفسها ليست متبلورة، حتى اللحظة، بشكل يسمح لنتائج التفاوض أن تنعكس إيجاباً على الأرض.

لقد رأينا كيف فشل مؤتمر موسكو، كما فشلت حتى اللحظة مساعي القاهرة نحو عقد مؤتمر للمعارضة السورية، فجميع الأطراف ما زالت تعتقد بوجود خطوات كثيرة يجب إنجازها قبل الوصول إلى تفاوض جدي، ومن هنا فإن النوايا التي تطرح من أجل جنيف 3 ما زال أمامها مسالك ملغومة، ومن غير المتوقع ضمن المعطيات الراهنة أن يحدث أي تحول جوهري في العلاقات الإقليمية، بما يسمح بالضغط على القوى السورية للذهاب إلى التفاوض.

إن التفاوض على الوضع السوري لن يكتسب الجدية المطلوبة إلا من الوضع الإقليمي أولاً، والدولي ثانياً، فتأثير العوامل المحلية السورية بات غير حاسماً، وما نشاهده من ضغوط في الميدان على النظام يجب ألا يجرنا إلى أي وهم باقتراب موعد التفاوض الحقيقي، والذي سيكون إن حصل بعد اتفاقات إقليمية معقدة، وبعد أن تكون كل الأطراف قد استنفدت ما في جعبتها من أوهام بأن تحسم كل الساحات لمصلحتها، وأن تحقق انتصاراً صفرياً، فذلك الانتصار الصفري يحتاج إلى مقومات لا يمتلكها طرف بعينه.

لكن، هل الذهاب إلى جنيف 3 ضروري أم لا؟ . هذه مسألة أخرى، فما هو مهم بقاء السياسة موجودة على الساحة، فقدان السياسة يعني أننا أمام حروب ستطول لسنوات وسنوات، وقد تسهم السياسة من هذا المنطق باختصار بعض الألم على السوريين، وإبقاء بعض المقومات الوطنية التي يمكن أن يبنى عليها لاحقاً.

عشائر الشرق تنتظر لحظة الصفر للثورة على «داعش»

■ عصام عبد الله

جنود الدولة مع أبناء العشائر في الملتقى العشائري/ تل فضة-مسكنة

لعبت العشائر دوراً مهماً في تاريخ سورية الحديث إلى أن جاء نظام البعث الذي حاول أدلجة المجتمع، واستئصال الرابطة القبلية والعشائرية، وسار حافظ الأسد في سياسة البعث في محاربة العشائرية، ولكنّ محاربة الأسد للعشائر كانت شكلية من أجل احترام أدبيات البعث، لكن في حقيقة الأمر قام بمحاربة القيم الإيجابية في العشائرية، ورسخ القيم السلبية، يقول المحامي علي من ريف حلب الشرقي: «تحولت العشيرة في زمن الأسد من تجمع بشري يصون أبناءه ويحميهم إلى تجمع مهمته التصفيق للمستبد وتنفيذ مصالحه».

مع اندلاع الثورة السورية وقفت العشائر السورية موقفاً مشرفاً عبر عن انتمائها الوطني الصادق، فكانت مدن القورية والميادين من أوائل المدن الثائرة، وخرجت في دير الزور أكبر مظاهرة، بقول رشيد وهو طالب جامعي: «خروج أبناء المنطقة الشرقية مبكراً وبأعداد غفيرة أثبت أنّ الأسد استطاع شراء بعض شيوخ العشائر لا العشائر، وبقي للعشائر وجهها الوطني».

أما موقف شيوخ العشائر فاختلف تبعاً لارتباطهم مع السلطة الأمنية التي تمكنت من صنع بعضهم، وشراء بعضهم الآخر بالمال أو المنصب، ودفع المشايخ الشرفاء ثمن وقوفهم إلى جانب الثورة، فتعرض قسم للاعتقال كالشيخ نواف البشير، واضطر آخرون للهجرة كالفارس والدندل.

وتفاقمت المحنة مع سيطرة تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) على أجزاء واسعة من المنطقة الشرقية، وكشفت العشائر عن وجهها الوطني الأصلي ورفضت مبايعة التنظيم والانخراط في صفوفه، بل تصدت بما أوتيت من إمكانات للتنظيم، ودفعت ثمناً باهظاً، يقول أحد وجهاء العشائر في دير الزور: «تعرضت العشائر السورية لامتحان صعب، فقد منع كل شيء عنها وتركت تقتلع شوكها وحدها في مواجهة النظام والتنظيم».

ولم يدع تنظيم «داعش» لأحد وخاصة شيوخ العشائر مجالاً للوقوف على الحياد، فأجبرهم على مبايعته، وعقد مؤتمرات ومهرجانات لهذه البيعات، يقول أحمد أبو عبدالله من الجيش الحر: «يعرف أهل المنطقة جيداً المشايخ الذين بايعوا تنظيم الدولة الإسلامية عن إيمان بفكره، وهم لا وجود لهم، ومن بايعه فذلك تحت التهديد».

واستثمر «داعش» تهميش النظام السوري والمجتمع بعض الشخصيات والمكونات العشائرية الصغيرة الساعية نحو إثبات المكانة والوجود، ومنحها بعض الامتيازات لتكون هذه العشائر رأس حربة للتنظيم، بقول المدرس علي من دير الزور: « وجدت بعض العشائر في تنظيم الدولة فرصة لإثبات الذات، ومن ذلك عشيرة الجواشنة التي تتبع لقبيلة طي، حيث بايع كثير من أبنائها التنظيم». ويذكر أنّ هذه العشيرة تعيش بين البوسرايا التي هي فخذ كبير بالعقيدات، وأبلت حسناً ضد التنظيم، لكنّ العشائر الكبيرة، وذات الشوكة الحقيقية بقيت على عداء واضح مع التنظيم، وبقي الانتساب لصفوف التنظيم محصوراً بالأفراد ولا يمثل العشيرة، يقول المدرس علي: «العقيدات والبقارة من العشائر الكبيرة التي لها امتداد على معظم الجغرافيا السورية، والذين انتسبوا من أبناء هاتين العشيرتين إلى داعش لا يتجاوز الألف مقاتل « وهذا رقم ضئيل مقارنة مع عدد أفرادها الذي يزيد عن المليون.

أما المشايخ فاضطر قسم كبير منهم للهجرة، وممارسة العمل الثوري من الخارج بعد أن أصبح مستحيلاً على الشخصيات البارزة القيام بأي نشاط في الداخل، كما حصل مع الشيخ نواف البشير شيخ عشيرة البقارة الذي تعرض أولاده للاعتقال، كما قام التنظيم بمصادرة أملاكه وعقاراته، حتى وصل الأمر لبيع أثاث منزله في المزاد العلني.

وبالمقابل أغلق من بقي من المشايخ الباب على نفسه، واعتزل الناس حتى لا يستثمر التنظيم ظهوره ويحسبه عليه، ومن جانب آخر حتى لا يلفق له التنظيم تهمة ما، يقول الناشط أبو أحمد من ريف دير الزور: « يعيش كثير من شيوخ العشائر العزلة عن محيطهم، ولم يعد هناك شيخ للعشيرة في ظل سلطة القمع الرهيبة، الجميع يريد عدم الظهور بهذه الفترة».

ولعب داعمو الثورة السورية دوراً سلبياً في انكسار شوكة الثوار في المنطقة الشرقية، مما ساهم وهيأ الأرضية المناسبة لتمدد داعش، يقول الناشط أبو أحمد: «ارتكب الداعمون خطأ استراتيجياً من ناحيتين، أولاً من ناحية الخطأ في الدعم للجهات المناسبة، وثانياً من ناحية تهميش دور العشائر الكبيرة وتحييدها من أي دعم مالي أو عسكري»، وهذه العشائر كانت مستعدة وقادرة على مواجهة التنظيم، يتابع أبو أحمد: «قدم الداعمون دون أن يشعروا المنطقة الشرقية لقمة سائغة لتنظيم الدولة الإسلامية، ويعرف القاصي والداني أنه يستحيل على داعش السيطرة لو قدم الدعم اللازم في الوقت المناسب».

ورغم ذلك قاومت العشائر عبر كتائبها الثورية التنظيم، واستطاعت في البداية دحره إلى الرقة قبل أن يقوم التنظيم لاحقاً بتنظيم صفوفه، وترتيب أوراقه وإعادة الهجوم مستفيداً من فساد بعض الذمم التي اشتراها ليحكم سيطرته على المنطقة، وتركت هذه المعارك أثراً سلبياً في نفوس الثوار، يقول حسن عنصر من الجيش الحر: «شعرنا بالمرارة والخديعة فقد تخلى العالم عنا، وتركنا نواجه التنظيم بأيد عزلاء، في حين قدّم كل الدعم للأكراد، مما جعلنا نعتقد أنّ هناك رغبة بسيطرة التنظيم على مناطق السنة العربية».

ومما يلفت الانتباه الدموية التي قمع بها «داعش» الحراك العشائري، حتى تجاوز عدد قتلى الشعيطات وحدهم حاجز 900 بينهم أطفال، يقول الطالب الجامعي إبراهيم من ريف دير الزور: « أدرك داعش أنّ نجاح أي تمرد عشائري ضده سيكون كرة لهب إذا تدحرجت فإنها ستحرق التنظيم ولاسيما إذا توفر الدعم» ، وهذا ما يفسر حقيقة مستوى الدموية في قمع أي حراك عشائري.

وأدت هذه الدموية لحمل أبناء العشائر حقداً دفيناً على التنظيم، وجعلهم تواقين لأي عمل ذي جدوى ضده، يقول حسن وهو عنصر من الجيش الحر:» ننتظر بفارغ الصبر ذلك اليوم الذي نسحل فيه خوارج العصر في الطرقات، فلم يترك هؤلاء الغوغاء مكاناً للرحمة بعد الفظائع التي ارتكبوها بحق أهلنا».

واضطر قسم من ثوار المنطقة الشرقية لمبايعة «داعش» للحفاظ على الرباط على الجبهات مع النظام، وقسم لأنه لا يستطيع الهجرة، وقسم آخر انضم للثوار في القلمون وحلب وإدلب.

وتتواتر الأخبار عن جيش المنطقة الشرقية الذي يتوقع أن يصل تعداده لثلاثين ألف مقاتل من أبناء العشائر، مهمته تحرير المنطقة من النظام والتنظيم معاً، وينسق هذا الجيش مع الثوار والمشايخ في الداخل.

وعلى الرغم من القبضة الأمنية الدموية لتنظيم «داعش» فإنّ النشاط الثوري المسلح ضده لم يتوقف، وتشهد المنطقة هجمات نوعية وقوية ضد التنظيم كان آخرها قتل أكثر من 30 عنصراً للتنظيم في معمل لصناعة المفخخات في الميادين.

الفوضى المنظمة على جبهة الربيع السوري

باسل أبو حمدة*

أخطر المعضلات التي تواجه الثورة السورية هي تشظي محاولات تشخيص حالة الاستعصاء المتمادية والمتمردة على الواقع وعلى استحقاق التغيير السياسي، فعلى الرغم من صوابية التوصيف القائل بأن هذه الظاهرة الطبيعية في الحياة السياسية ، اي حياة سياسية، باتت أسيرة تعنت نظام الاستبداد وإصراره على الخيار الأمني من جهة، والارتهان إلى الخارج والتعويل على التدخل الخارجي من الجهة الأخرى، إلا أن الكلمة المفتاح في هذا السياق لم تقل بعد، وإن حدث ذلك أحيانا، فإنه حدث بصورة عرضية لم ترق إلى مستوى أهمية استقلالية القرار الوطني السوري الغائبة عن مشهد الصراع الساسي الدامي والأطراف الفاعلة على ضفتيه، ما أفضى إلى انعدام إمكانية الاتكاء على الوطنية السورية في تشخيص المشكلة، كما في اجتراح الحلول المناسبة لها، مثلما أفضى إلى موضعة القضية السورية في مربع ما يبدو فراغا سياسيا إقليميا ودوليا.

فراغ ظاهري لم يتصدر المشهد بمحض الصدفة، بل تم الاشتغال على أحداثه بقوة الحديد والنار من جانب النظام الحاكم، حين أدرك منذ البداية الطابع العفوي لثورة قادها جيل من الشباب المتمرد القادم من خارج خارطة الأحزاب السياسية التقليدية السورية ، فعمد إلى شل حركتهم من خلال سلسلة طويلة من عمليات التصفية الجسدية، أو من خلال زجهم في المعتقلات، أو دفعهم إلى المنافي التي وجدوا أنفسهم فيها خارج دائرة الفعل الوطني، وفي أحضان تشكيلات سياسية (المجلس والائتلاف الوطنيين) طارئة على مشهد الصراع السياسي الداخلي، ما كان لها أن ترى النور بعيدا عن أجندات الخارج وماله السياسي، أما من تبقى منهم داخل حدود الوطن، فلقد وجدوا أنفسهم مجبرين على الانخراط في تشكيلات عسكرية جهادية(جيش الإسلام مثالا) لم تختلف في نوازع تشكيلها وحركتها عن نظيراتها السياسية التي ظهرت خارج حدود الوطن.

كان من الطبيعي أن يقود غياب القرار الوطني السوري المستقل إلى حالة يمكن أن نسميها حالة من الفوضى المنظمة ظاهريا ،على أقل تقدير، بحكم أن قواها المحركة على الأرض تبدو وكأنها تتحرك بكل الاتجاهات على غير هدى، على الرغم من تحقيق الكثير من الانتصارات على قوات النظام في غير موقع، وبحكم حيثيات نشوء هذه القوى وطبيعة الجهات الخارجية الداعمة لها، التي لا يختلف اثنان على أنها غير معنية لا من قريب أو بعيد بالمنجز الثوري السوري المنشود ،المتمثل بإسقاط النظام وبناء ركائز التغيير الديمقراطي في سوريا، لا بل إن الكثير من التحليلات تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، وتقول إن نشوء تلك التشكيلات السياسية والعسكرية منها على حد سواء جاء في سياق الالتفاف على منطلقات الثورة السورية في مهدها وقطع الطريق على إمكانية بناء دولة ديمقراطية في المنطقة، أسوة بالثورات المضادة التي انقضت على المنجزات الثورية التي تحققت في تجارب عربية أخرى، وتمكنت من إيقاف عجلة التاريخ فيها.

حتى موقف الإدارة الأميركية من الثورة السورية، الذي بدا داعما لحركة التغيير السياسي العربية في بعض محطاتها، لم يخرج عن هذا السياق المدمر لأحلام الشعوب في الحرية والكرامة، وهو أمر طبيعي إذا ما نظرنا إلى العلاقة الاستراتيجية، إن لم نقل العضوية، التي تربط القوى الإقليمية الراعية للثورة المضادة بتلك الإدارة، التي عملت منذ البداية وحتى اللحظة على امتصاص جذوة الربيع العربي عموما، والربيع السوري على وجه الخصوص، وحرفته عن مساره الطبيعي وحشرته في مربع فزاعة " الإرهاب" تارة، و» الطائفية» تارة أخرى، التي تستخدمها كلما راق لها الأمر، وذلك إمعانا منها في السيطرة على المنطقة من خلال إبقائها لمصيرها تتعفن في صراعات داخلية وحروب أهلية لا نهاية لها ولا طائل منها بأدوات محلية من شأنها اجتثاث حالة الغليان الجماهيرية المستعرة ضد أنظمة الحكم الفاسدة، التي تشكل، في نهاية المطاف، خط الدفاع الأول عن المصالح الأميركية والغربية في المنطقة.

والسؤال الملح الذي يبحث عن إجابة شافية بين أوساط التشكيلات السياسية والعسكرية السورية المعارضة هو: هل من سبيل للخروج من حالة الاستنقاع في أجندات الخارج والالتفات إلى مكامن القوة في الحراك الثوري الوطني المناهض لنظام الاستبداد والساعي إلى إسقاطه وبناء دولة القانون والمواطنة على أنقاضه؟ الخشية تكمن في إمكانية أن القطار قد فاتها، وأن عجلة التغيير ذاهبة باتجاهات معاكسة لحركة التاريخ، لا سيما وأن منشأ ومآلات سائر المبادرات السياسية المطروحة حتى الآن للخروج من عنق الزجاجة السورية تنطلق وتصب في ذات الاتجاه المنفلت من عقال أجندات خارجية، ليست غريبة عن المشروع الوطني السوري فحسب، بل معادية له أيضا، والأدهى من ذلك أن تنضم أصوات سورية معروفة بنزاهتها وبتاريخها النضالي الطويل إلى ركب المنادين بضرورة اللحاق بركب تلك المبادرات وحجز مقاعد في عرباتها، بينما المطلوب هو القفز من تلك العربات في أسرع وقت ممكن، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه مما تبقى من سوريا وشعبها.

لا شك بأن انعطافة في هذا الاتجاه تبدو، في الوهلة الأولى، ضربا من المستحيل، لا لشيء إلا لأنها تفتقر للأدوات المناسبة في ظل انغماس الجميع في البحث عن تسويات عرجاء نعلم مسبقا أنها لن ترى النور في ظل المعطيات الحالية الطارئة على المشهد السياسي السوري، فالحديث هنا يدور حول ثورة داخل الثورة بكل ما للكلمة من معانٍ تتعلق بتغييرات جوهرية في التوجهات والاستراتيجيات والتكتيكات والتحالفات، وكذلك في البنى الداخلية للتشكيلات السياسية والعسكرية المناهضة للنظام، التي يتعين عليها إعادة تأهيل نفسها على قاعدة الوطنية السورية، وانطلاقا من معطيات الواقع، ومصالح الشعب السوري، الذي يستحق، بعد ما آلت إليه أحواله، وقفة جدية ومراجعة حقيقية لمسار ثورته المعمدة بالألم.

كاتب فلسطيني

المشكلة في الطائفية لا في نقاشها

فيكتوريوس بيان شمس

كانت "إثارة النعرات الطائفية" إلى جانب أخواتها من مثل "وهن روح الأمّة"، و"إضعاف الشعور القومي"، وغيرها الكثير العجيب، واحدة من التهم التي أبدعها العقل المخابراتي للنظام السوري لتصفية خصومه من المثقفين قبل الثورة. تلك الثورة التي تعتبر في واحدة من معانيها، تخطياً للمفاهيم التعميمية القديمة، ووضعها مع الجديد القادم على طاولة البحث والنقاش بعد إسقاط القداسة والحصانة عنه. ذلك النقاش الذي عاد هذه المرّة من زاوية الانتصارات التي يحقّقها الثوار على الأرض، وخوف بعض "المثقفين" من ردود أفعال ثأرية ضد شريحة سورية محدّدة، يرفض هؤلاء المثقفون تسميتها باسمها، فيلجأ بعضهم للماركسية، علّه يجد في الطبقات وصراعها ما يسعفه، فيرفع الشبهة عن مكون اجتماعي ما. واستند غيرهم لـ "المناطقية" لنفس الغاية والهدف، أي لإبعاد خطر الانتقام من هؤلاء. فيما ذهب غيرهم لـ "الإنسانيات" واللغة الشاعرية التلطيفية في محاولة التخفيف من حدّة المسألة المثارة. وتذاكى آخرون بأن استشهدوا بوجود عناصر من طوائف أخرى في صفوف قوات النظام دون النظر إلى نسبهم (ناهيك عن ظروف تجنيدهم)، لكأن على قوات النظام أن تكون بشكل صرف من طائفة واحدة بالمطلق حتى تقنع الآخرين بطائفية ممارساته، وأن على قوى الثورة بالمقابل، أن تكون من طائفة واحدة، واضحة لا تقبل الجدل أو التأويل في مخالفة مفضوحة لمنطق العلم نفسه في طلب الكمال المطلق. ومن دون وضع تعريف جامع مانع للطائفية، سمح هؤلاء "المثقفون» لأنفسهم، أن يطلقوا أحكام قيمة على كل من يناقش المسألة الطائفية، وكأن لسان حالهم يقول: «لا تناقشوها، فكل من يقترب منها، طائفي ملعون، سيلفظه المجتمع، لأنّها باختصار (أي الطائفية)، لم تكن موجودة قبل الثورة، وهي ليست موجودة اليوم، لا بممارسات الثورة ولا النظام".

لكنهم إن حُشروا، سيقولون لك، بأن بعض أطراف الثورة كـ "الإخوان المسلمين" طائفيين، إضافة لصيد سهل ثمين ومقنع، إنها "جبهة النصرة"، وبعض التنظيمات والفصائل الإسلامية الأخرى. أي أن بعض الأطراف التي تحسب نفسها على الثورة، طائفية، فيما للنظام والمحور الذي ينتمي إليه وضع آخر! عادت المسألة الطائفية لتطل برأسها بقوة من جديد، عبر عدة أحداث، منها انتشار تسجيل لقتل الجندي في جيش النظام "حمزة عليان" بعد سؤاله عن طائفته. ثم جاءت الفرصة الذهبية لرافضي نقاش المسألة الطائفية عبر البرنامج الشهير "الاتّجاه المعاكس" الذي يُبث على قناة "الجزيرة"، حيث حملت الحلقة المذاعة بتاريخ 5 أيار 2015 عنوان "مصير العلويين بسوريا بعد اقتراب الثوار من مناطقهم". كان الهجوم على مقدّم البرنامج، الإعلامي السوري فيصل القاسم، وضيفه الآخر "ماهر شرف الدين" عنيفاً، إذ اتّهم الرجل بالعمل، هو والقناة التي يعمل بها، على تأجيج، وإثارة النعرات الطائفية. مُلفت في البداية، أن ضيفه الآخر «عبد المسيح الشامي»، والذي جاء للدفاع عن «الأقليات»، من ذات الموقع الذي يدّعيه النظام، لم يُهاجم على الإطلاق. كان الهجوم منصباً على طرف واحد، هو الطرف المحسوب على الثورة، وهو ما يطرح العديد من الأسئلة من باب الموضوعية، إذ لا يصح أن يؤخذ طرف ويترك الآخر. من سؤال: ما هي الأيديولوجيا التي تؤمن بها، وتعمل على ضوئها قوى الثورة؟ يمكن الانطلاق، لكن ليس قبل استباقه بسؤال لا يقل أهمية: ما هي الأيديولوجيا التي كانت سائدة في المجتمع السوري تحت رعاية النظام قبل انطلاق الثورة؟، لأن في الإجابة على السؤال الثاني، يمكن تسهيل مقاربة الإجابة على السؤال الأول. من يعود لبدايات الثورة، سيجد أن الشعارات التي رُفعت، كانت شعارات توحيدية، ذكية، مقبولة منطقياً، وما كان لأحد مهما كان، وكانت القوى التي تدعمه، أن يتجاوزها في الحكم؛ لو أن النظام سقط مبكراً، لكن استمرار الحرب هذه الفترة التي تجاوزت الأربع سنوات، فتحت الآفاق على احتمالات متعدّدة، حسمت على أساسها العديد من المكونات الاجتماعية خياراتها، وعملت بقناعاتها التي دفعت في سبيلها الأثمان الباهظة، سواء كانت إلى جانب النظام، أم إلى جانب الشعب، فما عاد بالإمكان التراجع عنها بعد كل هذا. كانت البداية من درعا، حيث، ومن موقع المهاجم والمبادر، وبالاستفادة من المناخات الثورية في العالم العربي، ومن عنجهية أجهزة مخابرات النظام وصلفها بالتعامل مع الشعب، انطلقت هذه الثورة من مناطق محدّدة، لتتوسع الرقعة شيئاً فشيئاً، مترافقة مع بطش أجهزة النظام، والتي بدأت فعلياً تتفكّك مع مرور الوقت، لعدة عوامل، لا يمكن إغفال العامل الطائفي من بينها، سواء المزمن، والذي كان عامل احتقان في أجهزة الدولة بعامة، وأجهزة مخابراتها بخاصة من جهة. ومن استياء شعبي عام من أداء هذه الأجهزة تاريخياً، إن قبل الثورة، أو أثناءها من جهة أخرى. كان لهذا الشكل، أن يترك انعكاسه على كل مناحي الحياة، الثقافية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأمنية في مآلاتها الأخيرة، والتي أمّنت مساحة من الحرية، أصبح على أساسها بالإمكان نقاش المحرّمات، والتي وصلت ببعض من يحسبون أنفسهم على الثورة، أن يسافروا لحضور المؤتمرات في فلسطين المحتلة، جنباً إلى جنب مع "المثقفين" الصهاينة. في ظل هذه المساحة من الحرية، كان من الضرورة بمكان الاستفادة لفهم المسألة الطائفية، كي لا تبقى كالنار تحت الرماد، فهي في شكلها السوري، غيرها في شكلها اللبناني، وإن كان شكلها الثاني يساعد كثيراً على فهمها بشكلها الحالي. على عكس ما يحاول البعض إشاعته، فإن العمل على فهم المسألة الطائفية التي طرحت نفسها بقوة على الساحة السياسية السورية، ونقاشها، ضرورة وطنية ملحّة. لكن من موقع من يسعى لتقديم البديل، ومن يريد أن يفهمها ليُجنّب المجتمع أخطارها، لا من موقع من يناقشها ليكرّسها، أو من يتجاهلها من موقع ادّعاء فهم مخاطر نقاشها، فيكرّسها، ويعمّق الشرخ المجتمعي عن قصد أو عن سوء قصد.

عبد السلام فرج: الفريضة الغائبة

■ حكم عاقل

وضع صالح سرية صيغة عملية لأفكار سيد قطب حول الحاكمية، مميزا بين دار الإسلام ودار الكفر، ووجوب الإنقلاب على الحاكم الكافر لإزالة الجاهلية من المجتمع وإقامة النظام الاسلامي. وتأثر محمد عبد السلام فرج، أحد ابرز أمراء تنظيم الجهاد، بكتاب سرية «رسالة الإيمان» والذي كان على اتصال بسرية وجماعته التي عرفت لاحقا بجماعة «الفنية العسكرية». ولكن في حين أعدم سرية بعد فشل الفنية العسكرية، سيعدم فرج بعد أن يشهد نتائج فتواه في قتل الحاكم الكافر، الفتوى التي تضمنها كتيبه «الفريضة الغائبة». كانت المجموعات الجهادية مشتتة، بعد انكشاف معظمها والقضاء على البعض الآخر، وبذل عبد السلام فرج جهوده في إعادة لم شتاتها فى كيان واحد، كما ضم إلى تنظيمه «الجهاد»، مجموعات دعوية أخرى مثل «مجموعة صالح جاهين»، التى كانت تمارس الدعوة فقط دون ميل للعنف، وأقنعها بضرورة الفريضة الغائبة. وتم إنشاء "مجلس شورى للتنظيم"، وتكون من عبود عبد اللطيف الزمر، وكرم محمد زهدي، وفؤاد الدواليبي، ونبيل المغربي، وعلي محمد الشريف، وعصام الدين دربالة، وعاصم عبد الماجد ماضي، وحمدي عبد الرحمن عبد العظيم، وأسامة إبراهيم حافظ، وطلعت فؤاد قاسم.

تمكن عبد السلام فرج من تشكيل تنظيم متكامل الأركان ومتنوع وممتد جغرافيا، شكل النواة الأولى التى ستمثل العصب الرئيسى لتنظيم الجهاد، والذى سيضعه عبد السلام فرج بعد شهور معدودة فى مواجهة الرئيس السادات ونظامه بالكامل.

ينطلق عبد السلام فرج من أن إقامة الخلافة واجب شرعي، على كل مسلم بذل قصارى جهده لتنفيذه، فهو فرض أنكره بعض المسلمين وتغافل عنه بعض آخر رغم وضوح الدليل في الكتاب ((ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون))، وأيضا ((وأن أحكم بينهم بما أنزل الله)). وهذه الدولة لا تقوم إلابقتال. لذا يكتسب الجهاد في سبيل الله أهمية قصوى، فهو السبيل الوحيد لإعادة صرح هذا الدين ودولته، ومن مات وفي عنقه بيعة مات ميتة جاهلية.

إن الأحكام التي تعلو المسلمين اليوم هي أحكام كفر، لذا تحولت دار الإسلام إلى دار حرب، أما الحكام فهم مرتدون عن الإسلام لا يحملون منه إلا الاسم، واستقرت السنة أن عقوبة المرتد أقصى من عقوبة الكافر، فالمرتد يقتل وإن كان عاجزا عن القتال، بينما لا يجوز قتل الكافر العاجز عنه.

لا يرى فرج سبيلا لإقامة الخلافة سوى الجهاد والمواجهة، فيرفض استغلال المناصب للوصول إلى تنصيب حاكم مسلم، بدعوى أن أحدا لن يصل إلى منصب رفيع إلا إذا كان موالياً للدولة الكافرة موالاة تامة. فيرى في هذا الطرح ضرباً من خيال. كما يرفض رأي القائلين بالدعوة لتكوين قاعدة عريضة مسلمة، ورأى فيها ذريعة للتراجع عن الجهاد. أما من يتمسك بالدعوة وحدها بحجة أن تطبيق الإسلام يحتاج إلى مسلمين، فيرى في ذلك انتقاصا للاسلام وتشكيك بصلاحيته لكل زمان ومكان، بل هو قادر على تسيير وحكم الكافر والمؤمن والفاسق والصالح والعالم والجاهل. وهو ليس ضد استمرار الدعوة لكن دون أن تشغل المسلمين عن الجهاد.

كما يرفض أن يكون طريق إقامة الدولة الإسلامية الهجرة إلى بلد أخرى وإقامة الدولة هناك ثم العودة فاتحين، ويرى أن السبيل الشرعي الوحيد لإقامة الدولة الإسلامية هو القتال: ((قاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله)). فإذا كان الله ينتقم من أعدائه ويعذبهم بالسنن الكونية كالخسف والغرق والصيحة والريح... كما كان حال الأمم السابقة فإن الحال تختلف مع أمة محمد: ((قاتلوهم يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين)). أما النقطة الأهم عنده، فهي الموقف من العدو القريب والعدو البعيد، وفتواه هنا هي ماستسير عليه معظم الحركات السلفية الجهادية حتى يومنا هذا، وصولا إلى القاعدة وداعش والنصرة. إذ يرى فرج، أن قضية تحرير الأراضي المقدسة في فلسطين مسالة مؤجلة، فقتال العدو القريب أولى من قتال العدو البعيد. كما أن إراقة دماء المسلمين والانتصار في معركة التحرير يخدم الحكام الكفرة ويوطد حكمهم. بدل أن يكون لصالح الدولة الإسلامية القائمة بعد قضائها على دولة الكفر. فوجود الاستعمار في بلاد المسلمين هو بسبب هؤلاء الحكام، والقضاء على الاستعمار عمل غير مجد وغير مفيد وهو مضيعة للوقت، فلابد أولا من اقتلاع هؤلاء الحكام بقيام النظام الإسلامي الكامل (الخلافة)، فالعدو يقيم في ديار المسلمين ويمتلك زمام الأمور وجهاده فرض عين لا يتطلب استئذان الوالدين.

ويذهب إلى أن الجهاد بقي فريضة غائبة، ومن ذهب إلى فهم كلام ابن القيم الجوزية حين قسّمه إلى جهاد النفس وجهاد الشيطان وجهاد الكفار، على أن هذا التقسيم هو مراحل للجهاد، فهو ينم إما عن جهل وإما عن جبن فاحش، فما أراده ابن القيم بهذا التقسيم هو مراتب للجهاد وليس مراحل له. وأن ما يعيشه المسلمين اليوم من إذلال ومهانة فهو بسبب تخليهم عن فريضة الجهاد : ((مالكم إذا قيل لكم انفروا في سبيل الله أثاقلتم في الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل)).

يحذر من التخلف عن واجب الجهاد: ((فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله وكرهوا أن يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله وقالوا لا تنفروا في الحر قل نار جهنم أشد حرا لو كانوا يفقهون)). ويختم كتابه "الفريضة الغائبة، بالكلام عن وجوبه، مستدلا بكلام العديد من العلماء، ولا ينسى أن يقتبس عن سيد قطب من كتابه في ظلال القرآن: ((وهم يتساقطون إعياء خلف الصفوف الجادة الزاحفة العارفة بتكاليف الدعوات ولكن هذه الصفوف تظل في طريقها المملوء بالعقبات والأشواك لأنها تدرك بفطرتها أن كفاح العقبات والأشواك فطرة في الإنسان وأنه ألذ و أجمل من القعود والتخلف والراحة البليدة التي بالرجال)).

الموقف العسكري في ليبيا: رهانات تتجاوز الواقع المحلي

موسى القلاب*

تبخرت احلام الشعب الليبي بمستقبل أفضل بعد ثورة السابع عشر من فبراير2011 ضد نظام حكم معمر القذافي، حيث أطاحت تطورات الأمر الواقع أرضاً بتلك الأحلام الوردية. فانقسم الليبيون إلى حكومات وبرلمانات وجيوش متعددة، ثم تمزقت الخارطة السياسية الليبية بين حكومتي بنغازي في الشرق وطرابلس في الغرب.

فظهرت الدولة المفترضة بحكومتها الانتقالية وتمثيلها الدبلوماسي وتحالفاتها الداخلية القبلية والدولية، ودولة الأمر الواقع بقوة السلاح التي تضم الجماعات والفصائل المسلحة، علماً بأنها كيان غير متجانس، لا يجمعه رابط من أي نوع، يعمل على تنفيذ أجندة معينة وتحقيق أهداف متباينة.

أما الجماعات المسلحة التي لا تعترف ولا تنصاع الى سيطرة الدولة، فإنها تحكم مباشرةً مناطق نفوذها بقبضة حديدية، وهي غير معنية بأي شكل من أشكال الحوار السياسي أو الدبلوماسية المتعارف عليها بين أطراف تريد وحدة البلاد لا تمزيقها.

لدى قراءة خارطة الصراع في ليبيا نلاحظ أن ثمة ثلاثة أنماط من الجماعات المسلحة التي تهيمن على الموقف السياسي، وهي :الجماعات المكانية التي تتبع لمدينة ما أو قبيلة معينة. والجماعات الفكرية التي تنطلق من خلفية عقائدية أو أيديولوجية معدة سلفاً. ثم جماعات أصغر على شكل حبات المسبحة المتناثرة، التي تتبع شخصيات ليبية معينة ذات نفوذ داخلي لا يمكن حسابه إلا بالقطعة.

يتواجد على الساحة الليبية نحو 23 كياناً مسلحاً، من بينها أحد عشر كياناً محسوباً على المؤتمر الوطني العام، أو ما يُسمى حكومة طرابلس التي يرأسها عمر الحاسي.

لعل أهم هذه الجماعات المسلحة: قوات فجر ليبيا، تنظيم أنصار الشريعة، ثوار مصراته، كتيبة الفاروق، مجلس شورى ثوار بني غازي. من بين هؤلاء الشركاء في السلاح، من لا يدعم المؤتمر الوطني العام مثل تنظيم أنصار الشريعة مثلاً، ولكنه يقاتل قوات الفريق حفتر. بينما يقف اثنا عشر كياناً مع مجلس النواب بمدينة طبرق، وفيها رئيس الوزراء الليبي المعترف به دولياً، عبد الله الثني. هذه الحكومة تضم قوات رئاسة الأركان التي يدعمها قائد الجيش الفريق خليفة حفتر، وهو الرمز الشهير المتهم بالانقلاب على شرعية ما بعد الثورة، والذي يسميه البعض «السيسي 2»» الذي يحظى فعلياً بدعم النظام السياسي الحاكم في مصر «السيسي 1» وإن كان ذلك بشكل خلاسي غير معلن تماماً.

اللافت أن أهم من يقف مع مجلس نواب طبرق من الفصائل المسلحة، قوات رئاسة أركان الجيش، قوات حرس المنشآت النفطية، كتائب الزنتان، درع الغربية، صحوات المناطق، قوات الصاعقة، كتيبة حسن الجويفي، كتيبة محمد المقريف. لكن السيطرة الأشمل على موارد البلاد ومقراتها ومدنها فهي للمؤتمر الوطني العام، في حين تتمركز حكومة الثني في أقصى شرق ليبيا ومن داخل طبرق. كما أن المؤتمر الوطني العام يسيطر بلا اعتراف دولي، بينما يقاتل تحالف الثني باعتراف دولي وبدعم من مصر.

لكن المربك والمخيب للآمال دخول تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» إلى الساحة الليبية إلى جانب التنظيمات المسلحة، لا سيما وأنه التنظيم الوحيد الذي تتفق أغلب هذه الفصائل المسلحة المتحاربة على أنه يمثل خطراً داهماً ينشر في ليبيا الرعب والخوف. كما عزز مواقع داعش مبايعته من قبل بعض أعضاء هذه التنظيمات الانشطارية المسلحة، وأجزاء معينة من تنظيم أنصار الشريعة. يتمركز تنظيم داعش في درنة على ساحل البحر المتوسط، وتنتشر بعض عناصره في عدد من المناطق داخل مدينة بنغازي.

هذا يعني أن في ليبيا حكومتان متناحرتان، إحداهما (حكومة المؤتمر الوطني العام) بقيادة عمر الحاسي، والتي تدعمها تركيا وقطر. والثانية(حكومة البيضاء) بقيادة عبد الله الثني، قبل أن تنقل مقرها الى طبرق، بعد أن خيرها تنظيم مجلس ثوار ليبيا بين المغادرة أو القتل.

إذاً ما هي معالم الحرب بالوكالة على الساحة الليبية؟ في هذا السياق، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» في نهاية العام الماضي مقالا بعنوان:(هل ما يجري في ليبيا حربٌ بالوكالة ؟). تطرقت الصحيفة فيه لتشكيل التحالف الإقليمي الذي يحاول فرض السيطرة على المشهد الليبي المعقد والمتداخل بشدة، هذا التحالف – حسب الصحيفة– يشكله ثلاثة لاعبين رئيسيين هم مصر والإمارات والجزائر.

أما موقف مصر، فقد انبثق في عهد ما بعد صعود عبد الفتاح السيسي للحكم. حيث أصبحت مصر تنظر إلى ليبيا على أنها خزان من البارود يهدد مؤسسات وبنية الدولة المصرية. وذلك بسبب سيطرة الجماعات الإسلامية المسلحة على المشهد الليبي. يُضاف لذلك أن تصدير الفوضى من المناطق الحدودية الهشة مع ليبيا في الغرب أمرٌ واقع ولا نقاش فيه. والإثبات على ذلك، ما حدث بعد مقتل 21 جندياً مصرياً في 2014 تحت ظروف غامضة لم يعرف كنهها لغاية الآن.

بينما ترى الإمارات ان صعود التيار الإسلامي في ليبيا يمثل خطراً يعزز من تحدي الإخوان المسلمين ويقوي من شوكتهم في منطقة الخليج. لا سيما في ظل دعم قطري وتركي للإخوان خلال فترة ما بعد القذافي، قد يزعزع توازن أمن واستقرار المنطقة ككل.

أما الجزائر فهي الدولة الأولى في منطقة شمال افريقيا التي جربت حظها مع الإسلاميين المتشددين، حيث تخشى بحذر تصاعد نشاطات الجماعات الإسلامية المسلحة. إذْ أن سيطرة تلك الجماعات على ساحة المغرب العربي ستنطلق من ليبيا، ما يؤدي إلى تصدير العنف الدموي المسلح الى الداخل الجزائري المتوتر أصلاً. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى اضعاف القبضة الأمنية الحديدية للجيش الجزائري على مفاصل الحكم في دولة كبرى، ذات أهمية استراتيجية في الشمال الأفريقي العربي.

أما اللاعب العسكري الرئيسي في الداخل الليبي «حفتر» فإنه ما زال يتطلع إلى مزيد من التسليح والتدريب والدعم العربي والدولي لحسم المعركة مع داعش وبقية الفصائل المسلحة على الساحة الليبية المهددة بخطر سيناريو قادم، ربما أسوأ مما يحصل في العراق وسوريا.

*عميد(م) وباحث استشاري في مركز الشرق للبحوث– دبي.

مصر: إحالة أوراق مرسي ورموز "الإخوان" إلى المفتي

أحالت محكمة جنايات القاهرة يوم السبت الماضي أوراق الرئيس المصري السابق محمد مرسي، و105 آخرين، بينهم المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع والداعية يوسف القرضاوي وخيرت الشاطر إلى المفتي لاستطلاع رأيه بشأن الحكم بإعدامهم في قضية عرفت إعلاميا بقضية اقتحام السجون.

وأحيلت أوراق عدد آخر من المتهمين في القضية إلى المفتي بينهم متهمون قالت النيابة العامة إنهم أعضاء في حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس)، ونسب إلى المتهمين التخابر مع حماس وحزب الله اللبناني للإضرار بالأمن القومي للبلاد.

وتفيد مصادر عديدة إلى أن تنظيم الإخوان المسلمين قد تأثر بشكل كبير جراء المحاكمات ضد قياديه البارزين، ومع ذلك فإن الإخوان يعولون على خبرتهم الطويلة في العمل المعارض، فقد عرفت سيرتهم السياسية العديد من محاولات الاستئصال منذ عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ولغاية الآن.

وفي السنوات الأخيرة، ظهرت على الساحة الإخوانية قيادات جديدة، وذلك نتيجة أمرين، الأول يتعلق بالحراك الذي عرفته مصر منذ الثورة على نظام مبارك، والثاني يتعلق بحاجة التنظيم إلى قيادات شابة في ظل اعتقال الكوادر الكبيرة، ويبدو واضحاً أن عمل التنظيم خلال السنوات العشرة الأخيرة من عهد مبارك كان قد أثمر عن إنتاج قيادات فاعلة في الصف الثاني، وهو ما أعطى التنظيم نوعاً من التماسك بعد عزل مرسي.

ومن المعروف أن الفكر الإخواني سيستثمر اعتقال قادته وحتى إعدام بعضهم من أجل تقوية العصبية داخله، وذلك بإبرازهم كأبطال يدافعون عن عقيدتهم ودينهم، ويجعل منهم مثلاً يحتذى للشباب الجدد.

وتتجنب معظم القوى السياسية المصرية الإشارة إلى ما يتعرض له قادة الإخوان، على الرغم من مخاوف بعضها من استغلال القضاء كأداة للقضاء على الخصوم السياسيين، ما يجعل الحريات السياسية والحزبية تتقلص، بشكل ينعكس على معظم الأحزاب السياسية، بما فيها الأحزاب اليسارية والديمقراطية والاجتماعية.

«داعش» تسيطر على الرمادي وتوجه ضربة قاسية للعبادي

رفع مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية رايتهم السوداء فوق المجمع الحكومي في مدينة الرمادي في غرب العراق، يوم الجمعة الماضي، وأعلنوا انتصارهم عبر مكبرات الصوت في المساجد بعد أن اجتاحوا معظم أجزاء المدينة.

وإذا سقطت الرمادي فسوف تكون أول مدينة كبيرة يسيطر عليها المسلحون في العراق منذ أن بدأت قوات الأمن وجماعات مسلحة في دحرهم العام الماضي.

وذكرت مصادر في الشرطة أن المقاتلين هاجموا ليل الجمعة الرمادي عاصمة محافظة الأنبار كبرى المحافظات العراقية مساحة، بست سيارات ملغومة يقودها انتحاريون، لكي يتمكنوا من الوصول إلى وسط المدينة، حيث يقع مجمع المحافظة.

واستمر القتال يوم الجمعة في أحد أحياء الرمادي التي تقع على بعد 100 كيلومتر إلى الغرب من بغداد ولا تزال القوات الحكومية تسيطر على مركز قيادة تابع للجيش إلى الغرب من الرمادي.

وسيوجه سقوط الرمادي بشكل كامل في قبضة تنظيم الدولة الإسلامية ضربة قوية لحكومة رئيس الوزراء حيدر العبادي بعد مرور نحو ستة أسابيع على استعادة الجيش ومقاتلين شيعة متحالفين معه مدينة تكريت من التنظيم المتشدد.

وقال صهيب الراوي محافظ الأنبار عبر تويتر "الوضع في الرمادي خطير لكن المدينة لم تسقط والمعارك مع تنظيم داعش (الدولة الإسلامية) المجرم لا زالت مستمرة."

ويدور القتال للسيطرة على الرمادي منذ العام الماضي، لكن المقاتلين جددوا هجومهم عليها في نيسان، وهو ما يقوض مساعي القوات الحكومية لاستعادة السيطرة على الأنبار والتقدم شمالا إلى الموصل معقل الدولة الإسلامية.

ووصف رائد في الجيش العراقي يتمركز الفوج التابع له قرب قيادة عمليات الأنبار الوضع بأنه خطير وقال إن المقاتلين سيطروا على طريق الإمداد الرئيسي في الرمادي مما جعل من الصعب إرسال التعزيزات للمدينة.

وأضاف "ستقع مذبحة وسنذبح كلنا. إننا ندافع عن المدينة منذ شهور ولا نستحق أن نقتل بهذه الطريقة. إنه أمر مذل."

وسعى الجيش الأمريكي للتهوين من شأن مكاسب تنظيم الدولة الإسلامية وقال في مؤتمر صحفي بالبنتاجون إن المتشددين "في موقف دفاعي" بوجه عام في العراق.

وقال البريجادير جنرال بسلاح مشاة البحرية توماس ويدلي رئيس أركان عمليات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إن القوات العراقية ما زالت تسيطر على معظم "المنشآت الرئيسية والبنية التحتية وخطوط الاتصالات" في منطقة الرمادي.

وأضاف في مؤتمر عبر دائرة تلفزيونية مغلقة أن القوات العراقية "ستسترد الأراضي في نهاية المطاف".

والرمادي إحدى المدن والبلدات القليلة في الأنبار التي لا تزال تحت سيطرة الحكومة. وتسيطر الدولة الإسلامية على باقي أنحاء المحافظة الصحراوية مترامية الأطراف التي تقع على الحدود مع السعودية وسوريا والأردن.

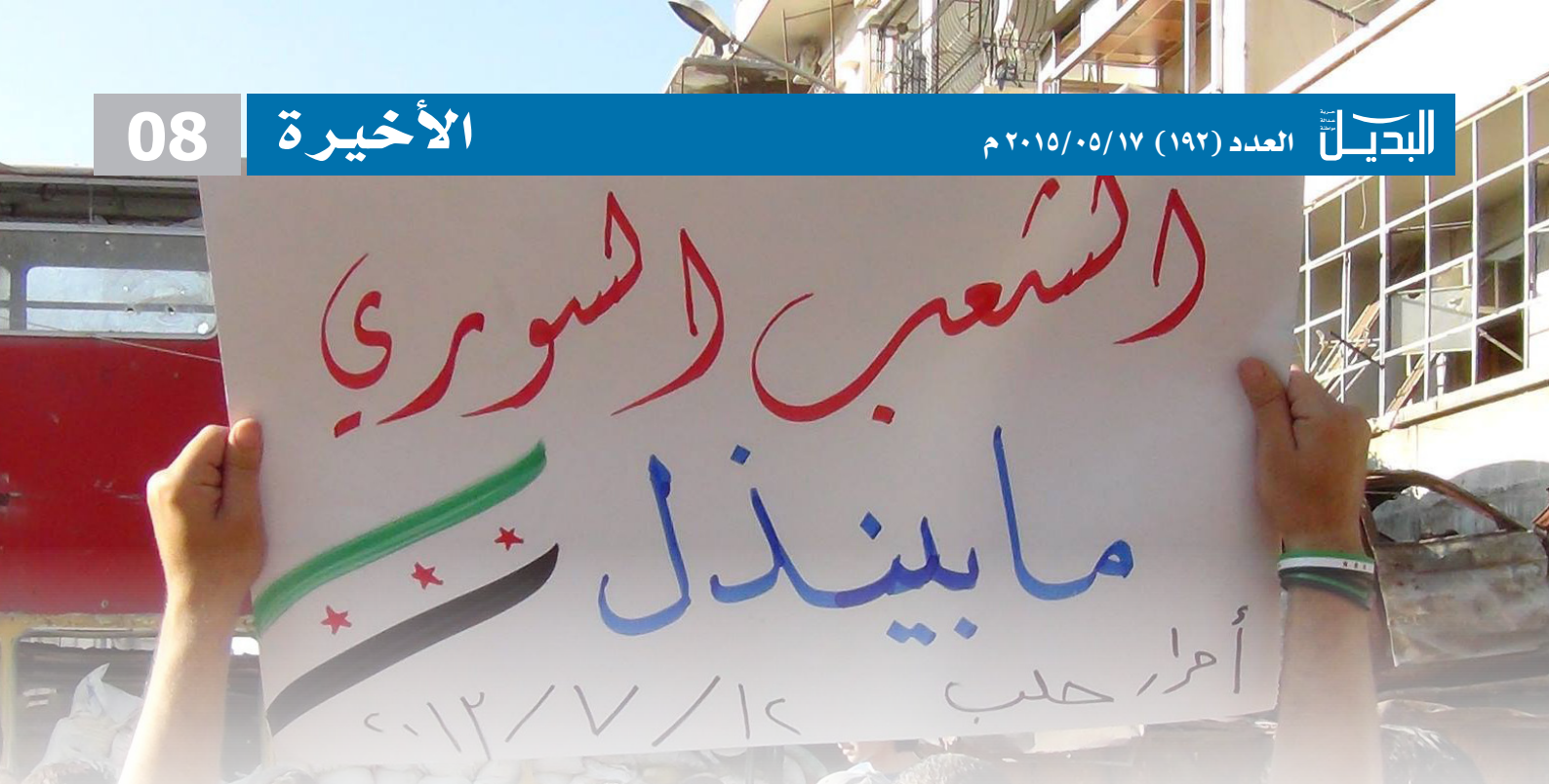

الثورات العربية ودور العامل الذاتي

د.حبيب حداد

الثورات العربية، التي تفجرت قبل أربع سنوات في عدد من الكيانات العربية القائمة، كان هدفها الأساس مواصلة عملية التحرر الشامل لشعوب تلك الكيانات، وتدارك مافاتها من تطور، كي تستطيع اللحاق بمسار العصر. وبطبيعة الحال لقد كانت تجارب ودروس الكفاح الإنساني، وبخاصة على امتداد القرن الماضي، خير ملهم ودليل للحراك الشعبي في كل من بلدان الربيع العربي حول المقومات والمعطيات الضرورية التي لابد من توفرها لنجاح تلك الثورات في بلوغ غاياتها. ولعلّ أول تلك الدروس هو أن أية ثورة لا يمكن أن تضمن نجاحها لمجرد أنها تتبنى وتطرح قضايا الحرية والحق والعدالة، بل لا بد لها أن تمتلك الرؤية الاستراتيجية السليمة على ضوء وعي الواقع بكل تحدياته وتناقضاته، وبكل أبعاده المحلية والإقليمية والدولية، ولا بد لها بعد ذلك من صياغة البرامج العملية التي تكفل أو تساعد على تنفيذ مهمات المراحل الانتقالية في الطريق إلى تحقيق تلك الأهداف والقضايا العادلة.

والثورة السورية كأنموذج لتلك الثورات التي توافقت في منطلقاتها وأهدافها العامة مع تباين وافتراق في خصوصياتها وعلاقاتها الخارجية، هذه الثورة كما هو معلوم مرت بمراحل عدة أوصلتها إلى الأوضاع الكارثية التي هي عليها الآن، حيث لا يجادل اثنان يمتلكان الحد الأدنى من الوعي الموضوعي والحس الوطني أن سورية تعيش اليوم محنة قاسية تهدد وجودها ومصيرها كمجتمع ودولة وكيان. لقد كانت المرحلة الأولى التي تفجرت فيها الانتفاضة الشعبية العفوية السلمية بقيادة شباب سورية مرحلة بناء الوعي المطلوب والرؤية الصائبة نحو المستقبل المنشود، مرحلة تعزيز دور العامل الذاتي والحرص على عدم التفريط بالقرار الوطني المستقل . نعم العامل الذاتي الذي كان في بداية الثورة بالنسبة لكل الوطنيين الديمقراطيين السوريين هو الرأسمال الأكبر والضمانة الأكيدة لعدم انحراف سيرورة هذه الثورة أو إجهاضها أو استغلالها. ومع أن شعار الاعتماد على دور العامل الذاتي أولاً ظل يرفع دائما في كل نشاطات وفعاليات الحراك الشعبي في المراحل الأولى إلا أن صوت هذا الشعار أصبح خافتا في المراحل اللاحقة، وخصوصاً منذ أن دُفعت الانتفاضة السورية إلى التسليح والعسكرة، والتي شجعها النظام في البداية على أمل أن ينجح في وصم الثورة بالمؤامرة الإرهابية والقضاء عليها في مهدها. ومع ذلك فقد ظلت أطراف عدة في الحركة السياسية السورية، وخاصة في الخارج، تسترجع موضوع العامل الذاتي بمناسبة وبغير مناسبة، لا من أجل الاستناد إليه كقاعدة الانطلاق من أجل الحل السياسي الوطني المطلوب، ولكن من أجل التغطية على حقيقة الأجندات الأجنبية التي انخرط فيها، والتي أسهمت في محصلتها في انحراف الثورة عن سكتها الصحيحة .

وكان رأينا منذ البداية ومثل الكثيرين من أبناء شعبنا أن الالتزام بمبدأ أولوية دور العامل الذاتي في تحقيق أهداف الثورة ليس شعارا يرفع في المناسبات فحسب، وإنما ينبغي أن يتجسد الالتزام بهذا المبدأ باعتباره المحور الرئيس في صياغة الرؤية السياسية والاستراتيجية الصحيحة، وهذا يعني أولاً أن تستند هذه الاستراتيجية إلى تجسيد الإرادة الشعبية الجماعية في إنهاء نظام الاستبداد والفساد وبناء النظام الديمقراطي البديل، ويعني ثانيا الثقة بقدرات وطاقات شعبنا الذاتية إذا ما تمّ حشدها وتنظيمها وتعزيزها بالكيفية والأساليب الناجعة، ويعني ثالثا أهمية وضرورة توحيد عمل القوى الوطنية الديمقراطية على أساس برنامج مشترك يكفل إنجاز مهام التحول الديمقراطي في الوصول إلى دولة المواطنة، ويعني رابعا مخاطبة الراي العام بمنطق عقلاني يعكس حقوق ومطالب شعبنا العادلة، مثل بقية شعوب العالم، والتعامل مع المجتمع الدولي على أساس القيم المشتركة وتقاطع المصالح ،خطاب يسعى قدر الامكان إلى تعظيم جبهة الأصدقاء وتحييد الخصوم وتقسيم جبهة الأعداء .

هناك مبدأ آخر أسيء استخدامه، وغالبا عن قصد وعن تعمد لتجاهل أو تشويه حقائق الأمور من قبل العديد من مجموعات المعارضة السورية، وهو أن أي حل وطني يجسد تطلعات الشعب السوري في التغيير الديمقراطي لا بد أن يستند إلى ميزان القوى الذي ينبغي أن يكون في مصلحة الحراك الشعبي والذي يرغم النظام على الرحيل عبر مرحلة انتقالية رسمت محطاتها وثيقة جنيف 1 الصادرة عن الأمم المتحدة .لكن ومع الأسف فقد وجدنا أن معظم التشكيلات السورية المعارضة في الخارج وخلال السنوات الماضية أصبحت تتعامل مع الوقائع على الأرض كما هي، وليس من منطلق ما هو في صالح الثورة، وما هو التعبير الصحيح عن هويتها الوطنية والأهداف التي قامت من أجلها. ففي مواجهة قوى النظام والمجموعات الطائفية المتحالفة معه وغياب أي دور مؤثر للجيش الحر أصبحت الهيمنة للمجموعات المسلحة الإرهابية التي تقاتل النظام، وفي مقدمتها «داعش» و«جبهة النصرة» وبقية التشكيلات الإسلاموية المرتبطة بالأجندات المعادية لمصالح الشعب السوري حاضرا ومستقبلا، وكأن هذا الواقع المفروض أصبح الممثل لإرادة الشعب السوري والسلطة المخولة بتقرير مصيره ومستقبله!!.

أمام معطيات هذا الواقع المعقد الذي وصلت إليه الثورة السورية بعد عسكرتها وانحرافها عن مسارها الصحيح، وبعد استفحال أخطار المأساة التي تعيشها سورية اليوم في غياب الحل السياسي الوطني، نجد أن معظم تشكيلات المعارضات السورية ما تزال سادرة في تنكرها لأبسط القيم والمرجعيات الديمقراطية، فالعامل الذاتي المجسد لإرادة الشعب السوري حسب رايها، أصبح يتمثل بالنسبة لها في المجموعات الأصولية الجهادية المسلحة على الأرض، حتى أن البعض من المؤيدين والمعجبين بما حققته هذه المجموعات المسلحة من إنجازات حتى الآن، والذين يدعون إلى حوارها والتحالف معها، هؤلاء أنفسهم أصبحوا اليوم يهاجمون كل الليبراليين والقوميين والماركسيين واليساريين والعلمانيين المعارضين لأنظمة الاستبداد، وذلك لتقصيرهم وفشلهم في تبني وانتهاج أسلوب الصراع المسلح و عجزهم عن إنجاز حتى بعض ماقامت به المجوعات الإسلاموية في الميدان، كما فشلوا عندما تمسك معظمهم بمايسمى بالقرار الوطني المستقل بدل التعاون مع الدول الإقليمية والخارجية والانخراط في أجنداتها ما دامت معادية للنظام ؟؟؟

أمام استمرار هذا التيه الذي استمرت فيه المأساة السورية ، أليس من حق كل مواطن سوري أن يطرح على نفسه السؤال المنطقي التالي: ترى بماذا يختلف أولئك المعارضون الذين يدعون إلى التفاهم والتحالف مع المجموعات الأصولية المسلحة سواء في مرجعياتهم الفكرية أو دوافعهم المصلحية، عن أولئك الذين يدافعون بكل شراسة وحماس عن أنظمة الاستبداد القائمة ؟؟؟ أليس الطرفان يلتقيان موضوعيا على أرض واحدة في استكمال عملية تدمير سورية، إذ أن مهمات إنقاذ الوطن وحاضره ومستقبله هي خارج كل اهتماماتهما؟.